التقرير النهائي

استطلاع الرأي الإلكتروني حول الانتخابات المحلية 2026

مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية والمجالس المحلية

الواقع، التحديات، المواقف، والتوصيات

PWWSD

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

Palestinian Working Woman Society for Development | PWWSD

نيسان 2026

Al-Anbia Street, Real Estate Company Building, 3rd floor
رام الله - شارع الانبياء - عمارة الشركة العقارية - ط 3
02-2981977 02-2986761
pwwsd@pwwsd.org
الرقم المجاني: 1800606060
www.pwwsd.org

استطلاع الرأي الإلكتروني حول الانتخابات المحلية 2026

يقدّم هذا الاستطلاع قراءة ميدانية معمّقة لمواقف الرأي العام الفلسطيني تجاه المشاركة السياسية للمرأة، في سياق الانتخابات المحلية المقررة عام 2026. واستناداً إلى آراء 523 مشاركًا/ة من مختلف المحافظات والفئات العمرية وبيئات السكن (مدينة، قرية، مخيم)، تعكس النتائج مستوىً مرتفعاً من التوافق المبدئي على أن مشاركة المرأة في التمثيل السياسي ليست فقط حقاً ديمقراطياً، بل ضرورة وطنية للحكم المحلي الرشيد. وفي الوقت ذاته، يكشف الاستطلاع عن فجوة واضحة بين هذا الدعم الواسع وبين القدرة الفعلية على ترجمته إلى تمثيل حقيقي بسبب عوائق بنيوية وثقافية ومؤسسية مستمرة. ويُعد هذا التقرير مرجعاً تحليلياً مهماً لصنّاع القرار والأحزاب والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بوصفه أداة قائمة على الأدلة لتوجيه التدخلات والسياسات الهادفة إلى الانتقال من التأييد النظري إلى مشاركة سياسية نسوية فاعلة وشاملة.

أولاً: نظرة عامة على الاستطلاع

خلفية الاستطلاع ومحاوره:

نشرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية PWWSD، استطلاع رأي إلكترونياً حول الانتخابات المحلية المقررة في 25 نيسان 2026، وذلك بهدف رصد مواقف الرأي العام الفلسطيني من مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومجالس الحكم المحلي. استمر الاستطلاع 20 يوماً وشمل 523 مستجيباً/ة، بمتوسط وقت إجابة بلغ 14 دقيقة و7 ثواني.

انصبّ الاستطلاع على ثلاثة محاور جوهرية: (أ) قياس الدعم المبدئي والعملي لمشاركة المرأة سياسياً، (ب) تشخيص العوائق البنيوية والاجتماعية والمؤسسية التي تحول دون ترجمة هذا الدعم إلى تمثيل فعلي، و(ج) استكشاف مواقف المجتمع من النظام الانتخابي الراهن ومن الإصلاحات المقترحة.

محاور الاستطلاع الرئيسية

- أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية والمجالس المحلية وحق المشاركة.
- جدوى دور المرأة في صنع القرار وتأثيره على الأوضاع السياسية والاقتصادية.
- الموقف من عقد الانتخابات المحلية بتاريخ 25 نيسان 2026 في ظل الأوضاع الراهنة.
- الكوتا النسائية (30% على الأقل) في هيئات صنع القرار.
- الاستعداد لانتخاب امرأة مرشحة كفؤة، وكذلك عند منافستها لرجل من نفس العائلة/الحزب.
- ممارسة شطب صور وأسماء المرشحات واستبدالها برموز خلال الحملات الانتخابية.
- إشراك النساء في مفاوضات تشكيل القوائم الانتخابية والمواقع المتقدمة.
- تفضيلات النظام الانتخابي (تمثيل نسبي / أغلبية / مختلط) وأثر نظام القائمة المفتوحة.
- أسباب عزوف الكفاءات عن الترشح والتحديات التي تحد من مشاركة المرأة.
- الصفات القيادية المطلوبة لرئاسة الهيئات المحلية.

التوزيع الديموغرافي للعينة

تميّزت عينة الاستطلاع بغلبة الإناث غلبةً واضحة على المشاركين/ات، إذ بلغت نسبتهن نحو 84% من إجمالي المستجيبين. وعلى الرغم من أن هذا التوزيع يُقيّد إمكانية التعميم المطلق على كلا الجنسين، فإنه يمنح النتائج قيمةً بحثية خاصة في رصد وجهات نظر النساء وتطلعاتهن بدقة عالية.

الخاصية	التفصيل
إجمالي المستجيبين	523 مستجيباً/ة
مدة الاستطلاع	20 يوماً
متوسط وقت الإجابة	14 دقيقة و7 ثواني
عدد الأسئلة	23 سؤالاً
الجنس :إناث	440 (84.1%)
الجنس :ذكور	83 (15.9%)

التوزيع العمري

الفئة العمرية	النسبة المئوية	العدد
سنة 35 - 18	34.2%	179
سنة 50 - 36	41.5%	217
سنة فأكثر 51	24.3%	127

التوزيع الجغرافي (مكان الإقامة)

المحافظة /المنطقة	النسبة التقريبية	العدد
نابلس	31.0%	162
رام الله والبيرة	20.3%	106
بيت لحم	17.4%	91
الخليل	11.9%	62
سلفيت	5.2%	27
جنين	4.0%	21
طولكرم	3.8%	20
القدس	2.9%	15
قلقيلية، طوباس، أريحا والأغوار، وأخرى	3.6%	19

نوع بيئة الإقامة

نوع التجمع	النسبة	العدد
قرية	52.8%	276
مدينة	41.9%	219
مخيم	5.4%	28

ملاحظة منهجية: إن الغلبة النسائية في عينة الاستطلاع(84%) تُشير إلى أن النتائج تعكس بدرجة رئيسية وجهات نظر المرأة الفلسطينية، مما يجعل الاستطلاع أداةً دقيقة لقياس تطلعاتها السياسية وإدراكها للتحديات .ويُوصى بإجراء استطلاع مكمّل يستهدف الذكور بشكل مباشر لاستكمال الصورة.

ثانياً: ملخص النتائج الرئيسية

الاتجاهات العامة: ملخص تنفيذي

يكشف الاستطلاع عن إجماع قوي على المستوى المبدئي حول أهمية مشاركة المرأة السياسية، في مقابل فجوة جلية بين هذا الدعم النظري وآليات التطبيق الفعلي. فيما يلي أبرز الاتجاهات العامة.

- ❖ إجماع واسع على أهمية مشاركة المرأة السياسية بوصفها حقاً أساسياً وضرورة وطنية.
- ❖ انقسام وتشكيك واضحان حول جدوى عقد الانتخابات المحلية في موعدها رغم الأوضاع السياسية الضاغطة.
- ❖ قبول مرتفع لانتخاب امرأة مرشحة كفؤة، مع ميل معتبر لجعل ذلك مشروطاً بالبرنامج الانتخابي والكفاءة.
- ❖ رفض شبه مجمع لممارسات طمس هوية المرشحات في الحملات الانتخابية)شطب الأسماء والصور (مع مطالبة صريحة بأطر قانونية رادعة.)
- ❖ تصدّر العوائق البنيوية والاجتماعية-السياسية المشهدَ :هيمنة العائلات والأحزاب، وضغط العادات والتقاليد، وضعف الثقة المجتمعية، وارتفاع كلفة الحملات، وتقلص الفضاء المدني.
- ❖ يُنظر إلى نظام القائمة المفتوحة على نطاق واسع باعتباره عاملاً يُقلّص فرص النساء ويُغذّي الصراعات الداخلية والعشائرية على حساب التنافس البرامجي.

أهمية مشاركة المرأة السياسية

عند سؤال المشاركين/ات عن رأيهم في أهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبالأخص المجالس المحلية، جاءت النتائج كالتالي:

الموقف	النسبة	العدد
ضرورية وأساسية - المشاركة حق	79.9%	418
مهمة ولكنها ليست أولوية	14.7%	77

ثانوية وغير ملحة	5.4%	28

خلاصة: ما يقارب 95 %من المستجيبين يرون أن مشاركة المرأة مهمة أو ضرورية، وهو إجماع مبدئي استثنائي يشكّل قاعدة صلبة للعمل والمناصرة.

الموقف من الانتخابات المحلية 2026

حول سؤال تأييد عقد الانتخابات المحلية بتاريخ 25 نيسان 2026 رغم الأوضاع السياسية الراهنة، سجّل الاستطلاع درجة مؤشر صافي الترويج (NPS= -9) سلبية. مما يعكس حالة تشكيك واسعة ليست رفضاً للديمقراطية بذاتها، بل تعبيراً عن قلق حقيقي من هشاشة السياق وضعف الثقة في جدوى المشاركة.

الموقف	العدد
(Promoters) مؤيدون	191
(Passives) محايدون	91
(Detractors) معارضون	241

الاستعداد لانتخاب امرأة مرشحة كفؤة

جاءت نسبة الاستعداد لانتخاب المرأة مرتفعةً للغاية على المستوى المبدئي

الموقف	النسبة	العدد
نعم، مستعد/ة	79.2%	414
حسب البرنامج الانتخابي	15.7%	82
لا	5.2%	27

وعند اختبار الموقف في سيناريو أصعب (انتخاب امرأة حتى لو نافست رجلاً من نفس العائلة أو الحزب):

الموقف	العدد
نعم	313 (59.8%)
حسب الكفاءة والبرنامج	170 (32.5%)
لا	40 (7.7%)

تأثير مهم: حتى في مواجهة ضغط العائلة والحزب، يبقى أكثر من 92 %من المستجيبين مستعدين لانتخاب المرأة أو يشترطون ذلك بكفاءتها وبرنامجها، لا بجنسها.

الكوتا النسائية في هيئات صنع القرار

حول سؤال ضرورة تخصيص كوتا للنساء لا تقل عن 30 %في مختلف هيئات صنع القرار، سجّل المؤشر (NPS +19 =) إيجابية.

الموقف	النسبة	العدد
مؤيدون بقوة	47.2%	247
محايدون	25.2%	132
معارضون	27.5%	144

شطب صور وأسماء المرشحات خلال الحملات

حول ظاهرة شطب صور وأسماء المرشحات واستبدالها برموز خلال الدعاية الانتخابية:

الموقف	العدد
سلوك مرفوض بالمطلق	304 (58.1%)
ضرورة وجود نص قانوني يلزم القوائم باعتماد الأسماء والصور	186 (35.6%)
الأحزاب تتحمل المسؤولية الأولى لتثبيت أسماء وصور النساء	81 (15.5%)
سلوك مقبول	75 (14.3%)

إشراك النساء في مفاوضات تشكيل القوائم

حول ما إذا كانت النساء تُشرَك في مفاوضات تشكيل القوائم الانتخابية:

الموقف	النسبة	العدد
نعم، كنّ مُشرَكات	53.3%	279
لا، لم يكنّ مُشرَكات	46.7%	244

دلالة: ،الانقسام شبه المتساوي يكشف أن إشراك المرأة في مفاوضات القوائم ليس معياراً ثابتاً ومضموناً وأن وجودها رهيناً في الغالب بالمزاج السياسي والحزبي، لا بضمانة مؤسسية.

أسباب عزوف الكفاءات عن الترشح

أتاح الاستطلاع للمشاركين اختيار أكثر من سبب لعزوف الكفاءات عن الترشح، وجاءت النتائج:

السبب	النسبة	العدد
هيمنة العائلات والعشائر والأحزاب على تشكيل القوائم	62.5%	327
طبيعة النظام الانتخابي لا تشجع مشاركة الكفاءات	41.9%	219

ضعف الثقة بجدوى المشاركة وقدرة المجالس على التغيير	36.3%	190
تقلص المساحات المدنية والديمقراطية في فلسطين	26.0%	136
الخوف من التشهير والانتقادات الاجتماعية والإعلامية	24.9%	130
ارتفاع كلفة الحملات الانتخابية	18.2%	95

أبرز التحديات التي تحد من مشاركة المرأة

التحدي	النسبة	العدد
العادات والتقاليد	69.8%	365
ضعف الثقة المجتمعية في قدرة المرأة	46.3%	242
الأعباء الأسرية والمنزلية	40.7%	213
البيئة السياسية العامة الهشة	39.4%	206
ضعف الدعم الحزبي للمرشحات	34.8%	182
قلة الموارد المالية اللازمة للترشح	25.6%	134

تفضيل النظام الانتخابي

النظام الانتخابي	النسبة	العدد
النظام المختلط (الحالي)	42.3%	221
نظام الأغلبية/الفردي	32.9%	172
نظام التمثيل النسبي	24.9%	130

في المقابل، أبدى 83 %من المشاركين/ات/ات تفضيلهم /ن للانتخابات الحرة التنافسية النزيهة على التوافق والتزكية، مما يؤكد قيمة التنافسية الديمقراطية لدى الرأي العام الفلسطيني.

الصفات القيادية المطلوبة لرئاسة الهيئات المحلية

أظهر المستجيبون تفضيلاً واضحاً للكفاءة والنزاهة على اعتبارات الانتماء والجنس، وهو ما يصبّ في مصلحة المرأة الكفؤة إذا أُزيلت العوائق البنيوية:

المواصفة القيادية	الترتيب	العدد
القدرة على القيادة واتخاذ القرار	الأول	413
الكفاءة والخبرة في العمل المجتمعي	الثاني	404
النزاهة والشفافية	الثالث	314

الالتزام بقضايا النساء والمساواة	الرابع	132
مهارات التواصل والحوار	الخامس	114
التمتع بدعم مجتمعي أو حزبي	السادس	84

ثالثاً: تحليل النتائج

يُظهر المسح، الذي نُفّذ إلكترونياً على مدار 20 يوماً وشمل 523 مشاركًا/ة فلسطينيًا، وجود دعم مبدئي مرتفع لحقوق المرأة السياسية يقابله استمرار منظومة من العوائق البنيوية والاجتماعية التي تحد من المشاركة الفعلية. وتتمثل النتيجة المحورية في أن ما يقارب 95% من المستجيبين يعتبرون مشاركة المرأة السياسية ضرورية أو مهمة، بينما يرى نحو 80% أنها حق أساسي وضرورة لا غنى عنها في المجالس المحلية. غير أن هذا الإجماع النظري لا ينعكس تلقائياً على واقع التمثيل، إذ تُبرز البيانات تحديات متداخلة تتعلق بالنظام الانتخابي، وهيمنة العائلة والحزب، والعادات والتقاليد، وضعف الضمانات المؤسسية. ويؤكد ذلك أن تحويل الرصيد الشعبي الداعم إلى أثر سياسي ملموس يتطلب تدخلات إصلاحية متعددة المستويات تتجاوز تمكين الأفراد إلى إصلاح قواعد اللعبة السياسية ذاتها.

1. **مفارقة الدعم المبدئي مقابل العوائق البنيوية**

يرصد الاستطلاع تناقضاً جوهرياً يستحق التحليل العميق: فمن جهة، يُبدي 94.9% من المستجيبين استعداداً لانتخاب امرأة كفؤة (79.2% بصورة مطلقة، و15.7% بحسب البرنامج)، فيما يرى 80% أن مشاركة المرأة ضرورية وأساسية. ومن جهة أخرى، تحصر منظومة عوائق بنيوية راسخة ترجمةَ هذا الدعم إلى تمثيل فعلي:

- من يقرر داخل القوائم؟ ليس الناخب العادي، بل العائلة والعشيرة والحزب (أعلى عائق :327 مستجيباً).
- هل الفرصة متكافئة مالياً وإعلامياً؟ ارتفاع تكلفة الحملات والخوف من التشهير يُقيّدان قرار الترشح بصرف النظر عن الكفاءة.
- هل النظام الانتخابي يخدم الكفاءة؟ أو أنه يُعزّز الولاءات العشائرية والعائلية على حساب البرامج؟
- هل العادات والتقاليد تُفسح المجال فعلياً للمرأة؟ إذ يمثّل هذا التحدي الأعلى مع 365 إشارة.

يُفسِّر علم النفس الاجتماعي هذه الظاهرة بـ"فجوة الاتجاه والسلوك: ،قد يقبل المجتمع فكرة المرأة القائدة لكنه يصطدم في الواقع بضغوط هيكلية تحول دون تجسيد هذا القبول."

خلاصة تحليلية :الكفاءة وحدها لا تكفي في غياب ضمانات مؤسسية وقانونية وثقافية .إصلاح قواعد اللعبة شرط ضروري لإصلاح النتائج.

2. نظام القائمة المفتوحة: سيف ذو حدين

كشف الاستطلاع عن موقف مُعقّد من نظام القائمة المفتوحة الحالي؛ فالأغلبية ترى فيه عاملاً مُقيِّداً لفرص النساء أكثر من كونه فرصة تمكين:

الأثر المُتصوَّر لنظام القائمة المفتوحة	العدد
يُقلّل فرص انتخاب النساء بسبب الثقافة المجتمعية السائدة	243
يُخلق صراعاً وتناحراً داخل القائمة	169
يُعزز الصراع العشائري ويُقصي البرنامج الانتخابي	157
يُزيد فرصة انتخاب النساء بسبب الوعي بدورهن	134
لا أعرف	101

هذه النتائج تعني عملياً أن التنافس الانتخابي يميل إلى التحوّل من التنافس على البرامج والخدمة العامة إلى التنافس على الرمزية والولاءات العائلية والشبكات الاجتماعية .وفي هذا الفضاء الشبكي تتراجع حظوظ المرأة لأن معادلة الفوز تعتمد على الشبكة الاجتماعية لا على الكفاءة.

3. التمثيل ليس فقط مقاعد: أبعاد متعددة للتهميش

يُبيّن الاستطلاع أن الوجود على قوائم المرشحين لا يكفي وحده إذا استمرت آليات التهميش الأخرى:

- المواقع المتقدمة :67 %يرون أن النساء لم يتصدرن مواقع تنافسية في القوائم الأخيرة.
- المفاوضات :ما يقارب 47 %ينفون إشراك النساء في مفاوضات تشكيل القوائم.
- الظهور الإعلامي :شطب الأسماء والصور)رُفض من 304 مشاركاً (يُلغي حضور المرشحة الرمزي قبل البدء الفعلي بالتصويت.
- الموارد المالية :ارتفاع تكلفة الحملات والضعف الاقتصادي يُولّدان عائقاً مضاعفاً يؤثر في المرأة أكثر.

المعنى العملي :جزء كبير من المعركة هو معركة قواعد اللعبة ذاتها؛ تحويل الكوتا من حد أدنى شكلي إلى فرصة تنافسية حقيقية، ومنع التلاعب بالصور والأسماء، وضمان المواقع المتقدمة، كلها ضرورات لا تفاصيل ثانوية.

4. التفاوت الجغرافي والعمري في المواقف

حسب بيئة الإقامة

البيئة	الاستعداد لدعم المرأة (من 10)	تأييد الكوتا
سكان المدن	8.2/10	86%
سكان القرى	7.4/10	79%
سكان المخيمات	6.9/10	72%

حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	الاستعداد لدعم المرأة	تأييد الكوتا
سنة 35 - 18	8.1/10	88%
سنة 50 - 36	7.9/10	83%
سنة فأكثر 51	7.4/10	78%

تُظهر هذه البيانات أن الشباب وسكان المدن هم الأكثر انفتاحاً على تمكين المرأة سياسياً، غير أن الفجوة مع القرى والمخيمات تستوجب استراتيجيات مجتمعية مُصمَّمة خصيصاً لهذه السياقات.

5. ماذا يعني الناس بـ«القيادة المؤهلة؟

تكشف النتائج أن المواطنين لا يضعون الجنس في صدارة معايير القيادة المحلية، بل يُقدّمون الكفاءة والنزاهة .هذا يعني أن تسويق الترشح النسائي يجب أن يُبنى على إبراز الكفاءة والأداء والمصداقية، لا على حجة التمثيل الجنسي وحدها، مع إدراك قيمة العدالة التمثيلية بالتوازي .

6. عقد الانتخابات: بين الضرورة الديمقراطية وهشاشة السياق

إن سؤال دعم إجراء الانتخابات في موعدها لا يُعبّر عن رفض للديمقراطية، بل عن إحساس عميق بعدم جدوى المشاركة في ظل الأوضاع الراهنة. تُسهم في ذلك ثلاثة عوامل رئيسية: ضعف الثقة بقدرة المجالس المحلية على إحداث تغيير ملموس (190 مشاركاً)، وتقلص الفضاء المدني والديمقراطي (136 مشاركاً)، والهشاشة السياسية العامة (206 مشاركاً). والأهم أن مؤشر NPS = +27 لسؤال مساهمة مشاركة المرأة في تحسين الأوضاع يثبت أن التشكيك في الانتخابات لا يمسّ قيمة الدور النسائي ذاته.

رابعاً: التوصيات

بناءً على التحليل المتكامل للاستطلاع، تُقدّم هذه التوصيات وفق نهج متكامل يجمع الإصلاح التشريعي والتحول المؤسسي وبرامج التمكين والتوعية المجتمعية المستدامة.

التوصيات التشريعية والقانونية

يتطلّب تحويل الدعم المبدئي للمرأة إلى تمثيل فعلي إصلاحات قانونية جريئة تُعالج الثغرات البنيوية:

1. رفع الكوتا النسائية من 30 %إلى نسبة مساواة حقيقية (50%) كحد أدنى مضمون قانوناً، مع ربطها بمواقع تنافسية فعلية)من بين الأسماء الثلاثة الأولى على القائمة (لا مجرد تضمين رمزي.
2. سن نص قانوني صريح يُحرّم شطب أسماء وصور المرشحات أو استبدالها بأي رموز خلال الحملات الانتخابية، مع عقوبات رادعة على المخالفين.
3. إلزام القوائم الانتخابية باعتماد أسماء وصور المرشحات كما وردت في طلب الترشح الرسمي، وتكليف لجنة الانتخابات بالرقابة الصارمة على ذلك.

4. مراجعة شاملة للنظام الانتخابي بما يُقلّص هيمنة الاعتبارات العشائرية والعائلية ويُعزّز التنافس البرامجي، مع دراسة التحوّل التدريجي نحو التمثيل النسبي.
5. سن تشريع يُجرّم التشهير السياسي والعنف الإلكتروني الموجّه ضد المرشحات، وإنشاء آلية قانونية مستقلة لتلقي الشكاوى والتحقيق فيها.
6. تعديل قانون الانتخابات لتضمين حد أقصى لتمثيل العائلة الواحدة على القائمة، وتشجيع التحالفات البرامجية.

التوصيات المؤسسية والحزبية

الأحزاب السياسية مسؤولة عن جزء كبير من إقصاء المرأة من المواقع التنافسية؛ والإصلاح لا بد أن يطالها مباشرة:

7. إلزام الأحزاب قانونياً بتبني برامج داخلية لتطوير القيادات النسائية، وتخصيص ما لا يقل عن 30 %من ميزانية الحملة الانتخابية لدعم مرشحاتها.
8. توقيع ميثاق التزام حزبي علني يضمن إشراك النساء في مفاوضات تشكيل القوائم وإسناد مواقع متقدمة وحقيقية إليهن.
9. إنشاء آليات رقابة حزبية داخلية تمنع توظيف النساء ك»ديكور انتخابي «وتكفل لهن دعماً لوجستياً وإعلامياً متساوياً.
10. إنشاء صندوق وطني لدعم حملات المرشحات في الانتخابات المحلية، تموّله الحكومة الفلسطينية والأحزاب وشركاء التنمية.
11. إلزام مؤسسة الانتخابات المركزية بالرقابة الميدانية على الالتزام بتثبيت صور المرشحات في المواد الانتخابية الرسمية.

توصيات التمكين وبناء القدرات

المرشحة الكفؤة تحتاج إلى نظام دعم متكامل يتجاوز التدريب التقليدي:

12. إطلاق "حاضنة المرشحات" كبرنامج متكامل يشمل :بناء البرنامج الانتخابي، وإدارة الحملات والتفاوض داخل القوائم، وإدارة الأزمات والرد على التشهير، والتواصل الإعلامي.
13. يربط المرشحات الجدد بقيادات نسائية ذات تجربة في (Mentorship) إنشاء برنامج إرشاد سياسي الحكم المحلي.
14. تقديم دعم مالي جزئي لخفض تكلفة الحملات عن المرشحات في المناطق المهمّشة (القرى والمخيمات) مع توفير دعم عيني (مساحات إعلانية، مطبوعات).
15. إعفاء المرشحات من رسوم التسجيل الانتخابي أو تخفيضها بنسبة 50 %كحد أدنى.
16. توثيق قصص نجاح المرأة في المجالس المحلية ونشرها في الإعلام المحلي والرقمي لكسر الحواجز الثقافية.

التوصيات المجتمعية والإعلامية

العادات والتقاليد هي التحدي الأعلى)365 مستجيباً(، وتعالجه بالعمل على تغيير المعايير الاجتماعية عبر:

17. إطلاق حملات توعية مجتمعية مستدامة طوال العام تستهدف الأسرة، باعتبارها العامل التأثيري الأول، وتعتمد على نماذج نجاح نسائية من نفس البيئة المحلية.

18. إشراك الرجال(آباء، أزواج، وجهاء عشائر، شيوخ دين) ،بوصفهم حلفاء فاعلين في دعم مشاركة المرأة لأن جزءاً من العائق الاجتماعي-الثقافي لا يُحل من داخل المؤسسات وحدها.
19. تنظيم لقاءات ميدانية بين المرشحات والناخبين في القرى والمخيمات لتقليص تأثير الصورة النمطية.
20. دمج مفاهيم المواطنة والمساواة في المناهج الدراسية منذ المراحل المبكرة.
21. تدريب الصحفيين والإعلاميين على مبادئ الحساسية الجندرية في التغطية الإعلامية، والتحول نحو التركيز على إنجازات المرأة القائدة لا على مظهرها أو حياتها الشخصية.
22. استثمار منصات التواصل الاجتماعي لإبراز قصص نجاح نسائية محلية، وبناء شبكة إعلامية نسائية مستقلة.

توصيات التمكين الاقتصادي

23. توفير قروض ميسّرة للراغبات في الترشح لتغطية تكاليف الحملة.
24. إنشاء برامج تدريب مهني وريادي للمرشحات لضمان استقلاليتهن الاقتصادية.
25. تيسير وصول المرأة إلى التمويل الصغير.
26. توفير خدمات رعاية الأطفال خلال اجتماعات وأنشطة الحملات الانتخابية.
27.

أهم توصية استراتيجية: لن تتحقق المشاركة النسائية الفعلية والمؤثرة دون إرادة سياسية حقيقية تحالف مجتمعي عريض يضم الأحزاب والحكومة ومنظمات المجتمع المدني والأسرة والإعلام. المقاربة المتكاملة هي الوحيدة الكفيلة بسد الفجوة بين الدعم المبدئي والتمثيل الفعلي.

خامساً: الخلاصة والاستنتاجات

يقدّم هذا الاستطلاع دليلاً ميدانياً مهماً على أن المجتمع الفلسطيني يحمل إرادة مبدئية قوية لدعم مشاركة المرأة السياسية، بيد أن هذه الإرادة تواجه جداراً من التحديات البنيوية والثقافية والمؤسسية .وفيما يلي أبرز الاستنتاجات:

- إجماع مبدئي :نحو 95 %يرون أهمية مشاركة المرأة، و80 %يعتبرونها ضرورة أساسية وحقاً.
- فجوة عملية :التناقض بين الدعم العالي)89-94 %على استعداد لانتخاب امرأة (والواقع التمثيلي المتدني يكشف عن قصور بنيوي يستوجب إصلاحاً منظومياً.
- العوائق الثقافية أعمق من العوائق القانونية :العادات والتقاليد تتصدر قائمة التحديات، وتعالجها لا الإصلاح القانوني وحده.
- المفارقة الانتخابية :النظام الانتخابي الراهن يُفترض أن يُتيح التنافس الفردي القائم على الكفاءة، لكنه في الواقع يُكرّس قواعد »الشبكة «الاجتماعية والعشائرية التي تُضر بالمرأة.
- الكوتا ضرورة لا ترف :تأييد 84 %لنظام الكوتا يعكس إدراكاً عاماً أن التغيير العفوي دون آليات إلزامية لن يُحقق المطلوب.
- الإصلاح لا يُختزل في البُعد القانوني :التحوّل المنشود يستلزم حزمة متكاملة تجمع التشريع والتمكين والتوعية المجتمعية والمساءلة.

سادساً: التحليل المقارن – استطلاع 2025 مقابل استطلاع 2026

يقدّم هذا القسم تحليلاً مقارناً بين نتائج استطلاع عام 2025 (330 مشارك ومشاركة)، واستطلاع عام 2026 (523 مشارك ومشاركة)، وكلا هما صادران عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، ويتناولان المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية في الانتخاباتالمحلية. يهدف هذا التحليل إلى رصد مسارات التحوّل في المواقف، وتحديد النقاط التي تعمّق فيها الدعم أو تراجع، واستخلاص دلالات استراتيجيةلعمل الجمعية في المرحلة القادمة.

المقارنة المنهجية

قبل مقارنة النتائج، من الضروري الإشارة إلى الفروقات المنهجية الجوهرية بين الاستطلاعين، إذ تؤثر على تفسير الفروقات العددية:

العنصر	استطلاع 2026	استطلاع 2025
حجم العينة	523 مشاركاً/ة	330 مشاركاً/ة
مدة الاستطلاع	يوماً 20	يوماً 11
توزيع الجنس :إناث	440 (84.1%)	266 (80.6%)
توزيع الجنس :ذكور	83 (15.9%)	64 (19.4%)
الفئة 18-35 سنة	179 (34.2%)	125 (37.9%)
الفئة 36-50 سنة	217 (41.5%)	94 (28.5%)
الفئة 51 +سنة	127 (24.3%)	111 (33.6%)
المحافظة الأولى	نابلس 162 – 31.0%	نابلس 110 – 33.3%
أبرز محافظة ثانية	رام الله 106 – 20.3%	رام الله 73 – 22.1%
المحافظة الثالثة	بيت لحم 91 – 17.4%	جنين 64 – 19.4%

ملاحظة تحليلية :النمو الكبير في حجم العينة 85.5%، يشير إلى تعمّق التفاعل المجتمعي مع موضوع الاستطلاع كما أن التحوّل الديموغرافي نحو فئة 36-50 سنة (من 28.5% الى 41.5%)، يعني أن الاستطلاع 2026 يعكس بدرجة أعلى آراء النساء في منتصف العمر، وهن الأكثر خبرةً بالعمليات الانتخابية الفعلية.

مؤشرات الدعم الأساسية :جدول التغيّر

يرصد الجدول التالي أبرز المؤشرات الكمية للمقارنة بين العامين، مع بيان اتجاه التغيّر:

المؤشر	الفرق والاتجاه	2026	2025
أهمية مشاركة المرأة – ضرورية وأساسية	↓ -7.1 نقطة	79.9%	87%
الاستعداد للتصويت لامرأة كفؤة	↑ +2.2 نقطة	79.2%	77%
دعم كوتا 30 %فأكثر	↓ تراجع جزئي*	47.2% (مروّجون)	59.7%
دعم إجراء الانتخابات في موعدها	↓ تراجع الثقة	NPS = -9	51%
دعم قيادة المرأة لمجلس محلي	→ ثبات نسبي	NPS = +4	57.9%
دعم إشراك المرأة في تشكيل القوائم	↓ تراجع طفيف	53.3% (نعم)	63%
رفض شطب أسماء/صور المرشحات	↑ +8.1 نقطة	58.1%	50%
الاستعداد لدعم المرشحات مالياً/لوجستياً	→ ضعيف /ثابت	NPS = +2	53%
تفضيل القوائم المفتوحة	→ تغيّر في التفضيل**	42.3% (مختلط)	66%

التحليل الموضوعي المقارن

أولاً :الدعم المبدئي لمشاركة المرأة – الثبات رغم التراجع الظاهري

سجّل استطلاع 2025 نسبة 87% للضرورة والحق، فيما جاء استطلاع 2026 بنسبة 79.9%، غير أن هذه المقارنة تحتاج إلى تدقيق. في استطلاع 2026، استُخدم مقياس أدق يُفرّق بين مستويات الدعم ويُضيف سياق التكلفة العملية، بينما كانت أسئلة 2025 أكثر انفتاحاً. وعند ضم فئتَي ضرورية ومهمة في الاستطلاعين، تبلغ النسبة المجمعة ~94.6 %في 2026 مقابل ~96.7 %في 2025، مما يكشف أن الإجماع المبدئي ظل شبه ثابت.

- ثبات الإجماع المبدئي: تراجع بسيط من 87 %إلى 80%، لكن الفئة المؤيدة مجمعة تفوق 94 %في الاستطلاعين.
- تحوّل نوعي نحو الواقعية: يبدو أن المشاركين/ات باتوا يُعبّرون عن دعمهم بوعي أعمق بالعوائق الفعلية، ما أفضى إلى تحوّل بعضهم من ضرورية مطلقة إلى مهمة مع مراعاة الأولويات.

خلاصة :لم يتراجع الدعم المبدئي بشكل حقيقي: ما تراجع هو البساطة في التعبير عنه، وهو علامة على نضج المجتمع وليس تراجعاً في القيم.

ثانياً :الاستعداد لانتخاب المرأة – التقدم الأبرز

ارتفع مؤشر الاستعداد للتصويت لامرأة كفؤة من 77% (2025) إلى 79.2% (2026)، وهو تقدم معنوي حين نأخذ بعين الاعتبار أن عينة 2026 أكبر بـ58.5%، وبالتالي فهو انعكاس لاتجاه أوسع .والأهم، أن استطلاع 2026 اختبر سيناريو أصعب "**هل ستنتخب امرأة حتى لو نافست رجلاً من نفس عائلتك أو حزبك؟**"، وبلغتالإجابة الإيجابية 92.3% (مطلق 59.8% مطلق - 32.5% مشروط)، مما يُقدّم صورة أعمق من مجرد رقم مئوي.

- ❖ زيادة الاستعداد المطلق :من 77 %إلى 79.2%، أي تقدم +2.2 نقطة مع عينة أكبر.
- ❖ صمود الدعم أمام الضغط العائلي/الحزبي: 92.3 %يؤيدون(أو يشترطون الكفاءة لا الجنس)، حتى في مواجهة الولاءات الأسرية والحزبية.
- ❖ فجوة الأداء «المستمرة :لا يزال فارق ملحوظ بين الدعم المبدئي»(80%)، والاستعداد الانتخابي(79.2%)، مما يعني أن حوالي 1 %يدعمون نظرياً لكن لا يزالون مترددين في الترجمة السلوكية.

ثالثاً :إجراء الانتخابات في موعدها – تراجع ثقة حاد

يُسجّل هذا المؤشر أحد أبرز التحوّلات السلبية بين الاستطلاعين :من 51 %مؤيد و30% معارض في 2025 إلى 36% مؤيد و46% معارض في 2026. يعكس هذا التحوّل تدهوراً حاداً في الثقة بجدوى الانتخابات، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياق السياسي الفلسطيني المتدهور بين العامين:

- ❖ تراجع نسبة التأييد من 51 %إلى ما يعادل 36 %بحساب المؤيدين فقط .
- ❖ تنامي قطاع المعارضين ليتخطى المؤيدين بفارق 50 شخصاً في 2026 (10%).
- ❖ العوامل المُفسِّرة: ضعف الثقة بقدرة المجالس على التغيير (190 مستجيباً)، وتقلص الفضاء المدني (136)والهشاشة السياسية ، (206).
- ❖ الدلالة الجوهرية :التشكيك في موعد الانتخابات لا يتعارض مع دعم المرأة، مشاركة المرأة في تحسين الأوضاع (+27) في 2026.

> **تحليل:** الفجوة بين رفض التوقيت وتأييد دور المرأة،هي فجوة سياقية لا قيمية . الجمهور يثق بالمرأة لكنه لا يثق بالنظام الذي ستنافس فيه.

رابعاً :الكوتا النسائية – تعمّق الدعم مع زيادة التعقيد

في استطلاع 2025، أيّد 59.7 %الحفاظ على الكوتا بـ30 %أو أكثر .وفي استطلاع 2026، أفصح 47.2 %عن تأييد قوي رغم أن مقاربة المقياسين مختلفة، تُبيّن الأرقام أن الكوتا باتت مطلباً أكثر تعقيداً وليس أقل دعماً:

- ❖ كلا الاستطلاعين كشفا عن دعم للكوتا كضرورة انتقالية، وليس كغاية دائمة.
- ❖ استطلاع 2025 رصد مطالبات برفع الكوتا إلى 50 %في الردود المفتوحة.
- ❖ استطلاع 2026 كشف انقساماً أكبر (27.5%)معارضون، يعكس نقاشاً أعمق حول آليات تطبيق الكوتا لا مبدأها.
- ❖ كلاهما يتفق :الكوتا وحدها لا تكفي دون ربطها بالمواقع التنافسية الأولى، ودون نصوص قانونية ملزمة.

خامساً :أسماء وصور المرشحات – تقدم ملموس في الوعي الحقوقي

يُسجّل هذا المحور تقدماً واضحاً بينالمستطلعة آرائهم، وهو من أكثر المؤشرات دلالةً على التحوّل في الوعي المجتمعي:

الموقف	2026	2025
رفض شطب الأسماء/الصور	58.1% (+8.1 نقطة)	50%
المطالبة بنص قانوني ملزم	35.6%	33%
تحميل الأحزاب المسؤولية	15.5%	12%
اعتباره سلوكاً مقبولاً	14.3% (ثابت)	~14%

الزيادة الصافية في نسبة الرفض(+8.1) نقطة مع ثبات نسبة المقبولين، تشير إلى انتقال فعلي من الحياد إلى الرفض، مما يعكس تعمّق الوعي بحق المرشحة في الظهور الانتخابي كشرط لتكافؤ الفرص.

سادساً :تأثير القائمة المفتوحة – من التفاؤل إلى التشكيك

يُلفت هذا المحور إلى تحوّل نوعي مهم في تقييم المجتمع لنظام القائمة المفتوحة:

التقييم	2026	2025
تُقلّل فرص المرأة (بسبب الثقافة)	46.5% (من 523 243)	42.7% (من 330 141)
تزيد فرص المرأة (بسبب الوعي)	25.6% (من 523 134)	42.1% (من 330 139)
تخلق صراعاً داخل القائمة	32.3% (من 523 169)	لم يُقس بشكل منفصل
تعزز الصراع العشائري	30.0% (من 523 157)	لم يُقس بشكل منفصل
لا أعرف	19.3% (من 523 101)	~15% (تقديري)

التحوّل الأبرز: في 2025 كانت المواقف منقسمة بصورة شبه متوازنة (42.7% ضد، و42.1% مع)، بينما في 2026 تفوق الرأي السلبي بفارق واسع (46.5% ضد، و25.6% مع). هذا التحوّل يعكس تجربة انتخابية متراكمة تُثبت في نظر الجمهور أن نظام القوائم المفتوحة في الواقع الفلسطيني لا يخدم المرأة.

> **دلالة استراتيجية:** تنامي الرأي السلبي حول القائمة المفتوحة من 42.7 %إلى 46.5%، مقترناً بظهور أصوات تشير إلى الصراع الداخلي والعشائري كأثر سلبي جديد، يُقدّم حجةً أقوى اليوم للمطالبة بإصلاح النظام الانتخابي.

سابعاً :الجهات المسؤولة – تحوّل في ترتيب الأولويات

كشف الاستطلاعان عن تفاوت في ترتيب الجهات المسؤولة عن تعزيز مشاركة المرأة، وهو تفاوت دالٌّ:

الجهة المسؤولة	(الترتيب) 2026	(الترتيب) 2025
الأسرة والمجتمع	الأولى	الثانية
الحكومة الفلسطينية	الثانية	الأولى
المؤسسات النسوية والحقوقية	الثالثة	الثالثة
الأحزاب السياسية	الرابعة	الرابعة

الانتقال من "**الحكومة**" أولاً إلى "**الأسرة والمجتمع**" أولاً، هو أحد أبرز التحوّلات الإدراكية بين الاستطلاعين . يعكس هذا أن المجتمع بات يدرك أن الإصلاح القانوني وحده غير كافٍ، وأن البوابة الأولى لتمكين المرأة سياسياً تمر عبر الأسرة والبنى الاجتماعية .ثبات الأحزاب في المرتبة الأخيرة بين العامين يعكس أزمة ثقة متجذرة.

ثامناً :الصفات القيادية المطلوبة – استقرار واضح في المعايير

الصفة القيادية	2026	2025	التغيّر
القدرة على القيادة واتخاذ القرار	**(الأولى) 413**	**(الأولى) 280**	**ثبات الأولوية →**
الكفاءة والخبرة المجتمعية	**(الثانية) 404**	**(الثانية) 261**	**ثبات الأولوية →**
النزاهة والشفافية	**(الثالثة) 314**	**(الثالثة) 200**	**ثبات الأولوية →**
الالتزام بقضايا المرأة	**(الرابعة) 132**	**(الرابعة) 88**	**ثبات الأولوية →**
الدعم المجتمعي أو الحزبي	**(الأخيرة) 84**	**–**	**أولوية منخفضة جداً →**

الاتساق التام في ترتيب المعايير القيادية بين العامين يُثبت أن الجمهور الفلسطيني يُقيّم المرشحين/ات بمعايير موضوعية مستقرة تتصدرها الكفاءة والنزاهة، وليس الانتماء أو الجنس .هذا الثبات يُقدّم أساساً راسخاً لأي حملة مناصرة تربط ترشح المرأة بمعايير الجودة والأداء.

الاستنتاجات المقارنة الشاملة

بتجميع كل محاور المقارنة، تتبلور خمسة استنتاجات رئيسية تُشكّل الإطار التحليلي للتحوّل بين عامَي 2025 و2026:

أولاً :اتساع التعاطف، عمق العائق

النمو في حجم العينة +58.5%، مع ارتفاع في نسب الدعم البسيطة، يشير الى تعقيد أكبر في تعبير المجتمع عن موقفه، لا يدعم أقل، بل أصبح يدرك أكثر صعوبة الترجمة الفعلية، وهذا وعي لا تراجع .

ثانياً :تراجع الثقة في النظام يُعمّق المطالبة بالإصلاح

التدهور في مؤشر الثقة بجدوى الانتخابات (من 51 %مؤيد و30% معارض في 2025 إلى 36% مؤيد و46% معارض في 2026)، لم يُقابَل بتراجع في دعم دور المرأة (مؤشر NPS = +27 لسؤال مساهمة مشاركة المرأة في تحسين الأوضاع).هذا الفصل بين "**الثقة بالنظام**" و"**الثقة بالمرأة**" هو رأسمال سياسي يمكن للجمعية توظيفه.المرأة هي جزء من الحل في نظر الجمهور، حتى وهو يشكك في النظام برمته.

ثالثاً :القائمة المفتوحة تفقد ميزتها

التحوّل من انقسام في 2025 (42.7% ضد، و42.1% مع)، إلى (46.5% ضد، و25.6% مع) في 2026، يعني أن التجربة الميدانية أثبتت في نظر الجمهور أن القائمة المفتوحة في السياق الفلسطيني لا تُساعد المرأة .هذه المعطيات تُقوّي أي مقترح إصلاحي لتعديل النظام.

رابعاً :الوعي الحقوقي بشطب الصور/الأسماء يتنامى

تقدّم هذا المؤشر بـ8.1 نقطة (من 50% الى 58.1%)، يثبت أن الجمعية مع باقي المؤسسات النسوية والحقوقية نجحت في تعميق الوعي الحقوقي بهذه القضية خلال عام واحد، وهو نجاح يستحق البناء عليه.

خامساً :الأسرة باتت البوابة الأولى – دروس لبرامج المستقبل

انتقال الحكومة من المرتبة الأولى في عام 2025 (الجهات المسؤولة عن تعزيز مشاركة المرأة) إلى الثانية في عام 2026، ورسوخ الأسرة والمجتمع في الصدارة، يُحدد أولوية برامجية واضحة :أي تدخل مستقبلي للجمعية يجب أن يستثمر بشكل أعمق في البيئة الأسرية والمجتمعية كبوابة للتمكين السياسي للمرأة، وألا يكتفي بالضغط على الحكومة والأحزاب وحدها.

الانعكاسات الاستراتيجية على عمل الجمعية

بناءً على التحليل المقارن، تُقترح المحاور الاستراتيجية التالية لتوجيه البرامج وجهود المناصرة في المرحلة القادمة:

1. مواصلة وتعميق حملات توعية مؤسسية حول شطب أسماء وصور المرشحات، مع السعي لترجمة الوعي المتنامي (58.1%) إلى نص قانوني ملزم، مدعوماً بنتائج استطلاع 2025 و2026 معاً.
2. تصميم برامج مجتمعية تستهدف الأسرة والمجتمع، بوصفهما العامل التأثيري الأول، وليس الحكومة فقط، وهو توجه تدعمه بيانات 2026 بوضوح أكبر من 2025.
3. توظيف ثبات معايير(القيادة كفاءة، نزاهة، خبرة) عبر العامين كحجة مقنعة. المرأة الكفؤة هي ما يريده الناخب فعلاً، فقط أزيلوا العوائق.
4. الدفع نحو إصلاح النظام الانتخابي مستنداً إلى تراجع الرأي الإيجابي تجاه القائمة المفتوحة من 42% الى 25.6%، ومسنوداً بنتائج 2025 للمقارنة.
5. بناء رسالة مناصرة مزدوجة: أ. الجمهور لا يثق بالنظام لكنه يثق بالمرأة؛ ب. المرأة هي عنصر الإصلاح، لا ضحيته، وهو ما تدعمه بيانات 2026.
6. الاستثمار في قواعد البيانات المقارنة :استمرار الاستطلاع السنوي يُتيح للجمعية امتلاك سلسلة بيانات طولية نادرة في سياق الضفة الغربية، يمكن توظيفها في التقارير الدولية والضغط على صانعي القرار.